

عادية أي غير مملوكة بأن كانت متقدمة للزواج كما نزلت في عهد عاد أو
 مملوكة في الإسلام لمسلم وذوق لا يعرف ما لكها المعين جند من العالم بحيث
 لا يسبح فيها صوت أعلى من أقصاه لأن ما ورنه من فناء العبدان لا يحتاج
 أهل القرية إليه ليرى الغنى وغيره هذا عند أبي يوسف أما عند محمد بن حبيب
 فيقطع ارتفاق أهل القرية عنها حقيقة وإن كان قريباً منها من أحياء
 من مسلم أو ذمى ملكه أن لا يذنه إلا ما لا يملكه إلا ما لا يملكه إلا ما لا يملكه
 وإن يذنه فلا يملكه قياساً على سائر النعمان والقول لم ليس للميراث أن يملكه
 نفس أمانة وقوله من أحياء أرضاً ميتة فهي له يحول على أنه ذن النعم
 مخصوصاً بهذا عند الإمام أما عند محمد بن حبيب فقياساً على سائر النعمان كالميراث
 والطلب والكسب والهدية والحديث ولم يجز أحياء ما قرب من العالم لأنه
 ترك مربي لا يملكها ومطرحاً للخصا بغيره فلا يكون مواتاً فصار كالطريق والآحيا
 ما يعمل عنه الآداب والنفوس ودجلة قد حال جازوا حتى عودته إليه حاجة العا
 في جري النهر فإن لم يجز عودته جازاً أحياء وإن لم يكن حرماً بالقرية عامرة لا
 موات في يد الإمام ومن حجر أرضاً أي خط حراً بالاجار أو غز حراً بالاجار
 أو حفرت من مقدار ذراع أو احرقت ما فيها من الشوك أو حصدا ما فيها من الكسب
 ليعلم الناس أنه أخذها ولم يجزها ثلاث حجج ونعم الإمام إلى غيره بقول غيره
 ليس بخير بعد ثلاث سنين حتى يعمد بالخصص والمقصود العشر والخروج
 وإن أحياءها إنسان قبل مضي هذه المدة فهي له في الحكم لتحقق الأحياء منه دون
 الأول كما أن السوم على السوم كان لا ينبغي أن لا يفعل ولو فعل وأخذ بملكه
 ومن حفرت من موات بالاذن من الإمام فلا حراً للعطن هو ميراثه ما ورنه
 باليد وبنافخ الأبل حراً وبغيره ولا يملك إلا ما لا يملك هو ميراثه ما ورنه باليد

ذوق

وحقه أربعون ذراعاً من كل جانب لقوله من من حفرت من موات ما حوله
 أربعون ذراعاً لقوله من حفر من موات أربعون ذراعاً وما حوله
 قوله من حفر من موات أربعون ذراعاً ما حوله أربعون ذراعاً وما حوله
 أقوى هذا عند الإمام أما عند محمد بن حبيب فقياساً على سائر النعمان
 ولأن استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة هذا إليه أكثر من حاجة العطن إليه
 لقوله في الأصح لأن المقتصد وضع الضرر من صاحب البئر الأول كالبئر الثاني
 أحسن في حريم البئر الثاني فيقول البئر ما ورنه وهذا لا يحصل في غيره وفي غيره
 الحريم أربعون ذراعاً من كل جانب من كل جانب من كل جانب من كل جانب
 جميع الجوانب الأربع والحريم للعين الحارثة خمسة أمتار من كل جانب
 لقوله من حفر من موات أربعون ذراعاً ما حوله أربعون ذراعاً ما حوله
 الحارثة الأولى في الموضع منه فيما وراءه والحريم من حفرت في موات الحريم الأول
 من ثلاثة جوانب وذوون الجانب الأول لذلك السبق والفتنة أي الكارسية
 هو بحر الماء تحت الأرض حريم في أرض غيره أو في موات قبل خروج الماء
 وظهوره قد رما بصلها وعن الإمام أن ليس لها حريم فيما عدا البئر
 الحفر بالإنش الجلي ومنه خر وج الماء كالعين الفؤارة للبارية ولا حريم للبئر
 الحفر في أرض الموات لأنه ملك بالأحياء وهو في النهر فخط بخلاف البئر لأن
 الاستفاد لا يكون فيه إلا بالاستيفاء وهو دون الحريم مستغنى هذا عند الإمام
 أما عند محمد بن حبيب فقياساً على البئر ولا للنهر الكائن في أرض غيره إلا أن الحريم
 بحكمه لأن استحقاق الحريم في البئر والعين بالنص بخلاف القياس فلا ينبغي أنهما
 ما ليس في معناهما من وجه والنهر ليس في معناهما لأن الحاجة منه محققة في
 الحال وهما موهومة باعتبار الكسب والاستفاد لأن الحاجة منه محققة في